تأثير المساعدات الخارجية على الدول النامية

The Impact of Foreign Aids on the Developing Countries

مريم عبد الحي علي فراج
باحثة ماجستير
محمد نور البصراتي
أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف
هشام بشير
أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

تختلف دوافع المساعدات الخارجية بشكل واضح بين الدول المانحة والدول المتلقية، فعلي الرغم من أن الدول المتلقية تستقبل المساعدات بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو لخدمة الجانب الإنساني الذي يتضمن مكافحة الفقر، ومواجهة الحروب والكوارث الطبيعية. إلا أن تقديم الدول المانحة لتلك المساعدات قد يكون بهدف تحقيق بعض المصالح الاقتصادية والسياسية.

ورغم هذا، تُروج بعض الجهات المانحة بإن المساعدات تُقدم وفقًا لحالة الدول الأكثر احتياجًا للتنمية، بيد أن هناك دوافع أخري تفرض وجودها في بعض الحالات، فعلى سبيل المثال يمثل البعد الاستراتيجي للدولة المتلقية أهمية كبيرة بالنسبة للدول المانحة. وتختلف تلك الدوافع من دولة إلى أخرى، ومن ثَمَّ، تسعي هذه الورقة البحثية إلي عرض وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة حول الآثار التي تترتب علي المساعدات الخارجية، فهناك إتجاه يرى بأن للمساعدات الخارجية آثار إيجابية على الدول المتلقية، تكمن في زيادة الادخار، ونقل التكنولوجيا من الدول المانحة للمتلقية، بينما يري الاتجاه الأخر أن المساعدات الخارجية تحمل بعض الآثار السلبية تتمثل في التبعية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتلقية. ومن هذا الاتجاه الثاني ينبثق رأي أخر يتجسد في أن تلك المساعدات لا تؤثر في حد ذاتها بالسلب على الدول المتلقية؛ ويرجع ذلك إلى الطريقة التي تدير بها الدول المتلقية للمساعدات، وهناك من يري أن سياسات الدول المانحة في تقديم المساعدات والمشروطية هي التي تفسد تلك المساعدات.

وبناء على ما تقدم، تهدف الورقة إلى رصد أثار المساعدات الخارجية على الدول النامية، فقد أثار موضوع المساعدات الخارجية جدلًا واسعًا داخل الأوساط الأكاديمية والدبلوماسية على المستوى العالمي، نظرًا لتنوع وتعدد المساعدات الخارجية، والتي منها المساعدات الاقتصادية، والعسكرية والمساعدات الإغاثية الطارئة، وهذا بدورة يعكس الطبيعة المعقدة لدوافع وتوجهات الدول والجهات المانحة، والتي تختلف باختلاف التطورات الخارجية والداخلية والدوافع التي تسهم في رسم سياسات الدول والجهات المانحة تجاه الدول المستقبلة لتلك المساعدات.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الخارجية– التبعية– الدول النامية– الدول المتقدمة– الإعانات– المنح.

Abstract

The motives for foreign aid are clearly different between donor and recipient countries. Indeed, recipient countries receive aid in order to promote economic and social development or to serve the human aspect, which includes combating poverty and confronting wars and natural disasters. However, the provision of such aid by donor countries may be aimed at achieving certain economic and political interests.

Even so, some donors advocate that aid be given in accordance with the needs of the state that needs it the most, but there are occasionally other factors that determine its existence. For instance, the strategic component of the receiving state is crucial to the donor state. These incentives differ among states; therefore, this study aims to present both pro- and con-aspects of the implications of foreign aid.

There is an inclination to believe that foreign aid improves recipient nations in ways like greater savings and the transfer of technology from donor states, while others believe it has negative impacts like dependence and intervention in recipient states' internal affairs. Another perspective contends that the giving of aid does not in and of itself have a detrimental effect on recipient nations, but rather that the administration of aid by recipient countries and the policies of donor states regarding its provision and conditionality are seen as corrupting such aid.

Based on the aforementioned, the paper seeks to track how foreign aid affects developing countries. Due to the diversity and multiplicity of foreign aid, which includes economic, military, and emergency relief aid, as well as the complex nature of the motivations and orientations of donor countries, which vary depending on external and internal developments and the motivations that contribute to shaping the policies of countries and donors, the issue of foreign aid has sparked widespread controversy within academic and diplomatic circles at the global level.
Keywords: foreign aid - dependency - developing countries - developed countries - subsidies - grants.

مقدمة

انتشرت ظاهرة المساعدات الخارجية بشكل واسع في الآونة الأخيرة، حيث تقوم الدول المتقدمة بمنح نظيرتها النامية والمتخلفة بعض المساعدات، وتقدم تلك المساعدات وفقًا لبرامج محددة تدرج على خطط وأجندات الدول المانحة، فالمساعدة الخارجية تعد الآلية التي تفسر العلاقة بين الدول المتقدمة والفقيرة في الساحة العالمية، كما تسلط الضوء على شكل العلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية ومستوى التنمية.

وتنشأ تلك البرامج كجزء من المواجهة الأيديولوجية المعروفة باسم "الحرب الباردة"، إلا أن الدوافع وراء المساعدات دائمًا ما تكون سياسية أكثر منها اقتصادية، ففي بعض الحالات قد تؤدي إلى ظهور حالة من التبعية والاستغلال من جانب الدول المانحة، كما تؤخر وتشوه المساعدات الخارجية عملية التنمية الاقتصادية للدول المتلقية لها، فضلًا عن أن استخدام المساعدات الخارجية من جانب تحقيق التنمية قد يكون مردوده عكس ذلك، فقد تؤدي القوة دورًا كبيرًا في العلاقات بين أطراف المجتمع الدولي، وربما تؤثر على حالة الانتقال مستقبلًا، وأحيانًا تحتاج برامج المساعدات الخارجية لتغيير سياساتها، لتعكس الحقائق الجديدة للعلاقات الدولية العالمية.

وفيما يتعلق بتأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول الأقل نموًا، أظهرت بعد الدراسات نتائج غير حاسمة، وذلك بسبب ظهور العديد من المعوقات من بينها؛ قضايا القياس والتجانس، ومجموعات متفرقة من متغيرات التحكم التي قد تكون مرتبطة بكل من المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي؛ مثل الجودة المؤسسية، والخلافات بشأن منهجية الاقتصاد القياسي المناسبة، كما تختلف الدول النامية في مراحل

تطورها؛ حيث يصنف البنك الدولي الدول النامية إلى فئتين: الدول النامية منخفضة الدخل (LIDCs) والدول النامية ذات مرتفعة الدخل (HIDCs) وذلك على أســاس دخل الفرد، كما أن المســاعدات الخارجية قد تنتج أثارًا إيجابية على معدلات نمو في الدول النامية ذات الدخل المرتفع، وآثارًا سلبية على معدلات نمو في الدول النامية منخفضة الدخل.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في تأثير المساعدات الخارجية على الدول النامية، لا سيما بعد أن أصبحت تلك المساعدات أداة قوية في أيدي الدول المانحة، ومن هنا يتمثل التساؤل الرئيسي في ما تأثير المساعدات الخارجية على الدول النامية؟

التساؤلات الفرعية:

- كيف بدأ تاريخ المساعدات الخارجية؟
- ما هي الآثار الإيجابية للمساعدات الخارجية على الدول النامية؟
- ما هي الآثار السلبية للمساعدات الخارجية على الدول النامية؟

أهمية وتقسيم الدراسة

عند تناول مسألة تأثير المساعدات الخارجية على الدول النامية، يظهر اتجاهين؛ الاتجاه الأول يري أن المساعدات الخارجية لها آثار إيجابية على الدول النامية، بينما يرى الاتجاه الثاني أن المساعدات الخارجية لها آثار سلبية. لكن في حقيقة الأمر يعتبر تناول مدي تأثير المساعدات الخارجية على الدول النامية من الأمور المعقدة، لأن المساعدات الخارجية، كما تم التوضيح سابقًا، تقدم وفقًا لدوافع مختلفة، علاوة على ذلك تختلف الآراء حول السبب وراء فشل المساعدات الخارجية في الدول النامية؛ فهناك من يرى أن السبب هو الطريقة التي تدير بها الدول المتلقية للمساعدات، وهناك من يري أن سياسات الدول المانحة في تقديم المساعدات وما ينتج عنها من مشروطية سياسية هي التي تؤدي بنتائج غير مثمرة من تلك المساعدات.

- في هذا الإطار سيتم تناول الآثار الإيجابية والسلبية للمساعدات الخارجية، بالإضافة إلى الاستشهاد بنماذج واقعية، وعليه يكون تقسم الدراسة وفقًا للمحاور التالية:
- **المحور الأول: نبذة عن تاريخ المساعدات الخارجية**
- **المحور الثاني: الآثار الإيجابية للمساعدات الخارجية على الدول النامية**
- **المحور الثالث: الآثار السلبية للمساعدات الخارجية على الدول النامية**

المحور الأول: نبذة عن تاريخ المساعدات الخارجية

تشـــير المســـاعدات الخارجية إلى النقل الدولي لرأس المال أو الســـلع أو الخدمات في شـــكل منح أو قروض؛ يشـــار إليه أحيانًا بالتحويل الطوعي إما من حكومة إلى أخرى (مســـاعدة ثنائية) أو من خلال وكالة مساعدة متعددة الأطراف مثل البنك الدولي لصالح البلد المتلقي أو سكانه. يمكن أن تكون المساعدة في شكل مساعدات إنسانية اقتصادية أو عسكرية أو طارئة، خاصة أثناء الكوارث الطبيعية.

تم تصـور المسـاعدات الخارجية على أنها نتاج حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية . تعود جذورها إلى خطة مارشـــال، والتي بموجبها قدمت الولايات المتحدة الأموال للمســـاعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب. بعد عقدين من الحرب العالمية الثانية، ظهرت دول مسـتقلة من مسـتعمرات أوروبا، خاصـة في آسـيا وأفريقيا. ولتوسيع دورها في إعادة بناء أوروبا، أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في محاولة مساعدة الدول الناشئة حديثًا من خلال توفير رأس المال في شـــكل مســـاعدات خارجية، وخاصـــة للدول التي لديها خطط تنموية لاســـتثمار المســـاعدات التي تلقتها. وعليه، كانت هذه الدول النامية تفتقر إلى أنواع معينة من المهارات والخبرات مثل المخططين والمهندســـين والمقاولين الذين كانوا يعتبرون جزءًا من المســـاعدة. ومن هنا كانت الولايات المتحدة الأب الأول للمساعدات الخارجية.

في الوقت الحالي، ازداد عدد مانحي المساعدات الخارجية بشكل رئيسي من الولايات المتحدة وأوروبا وبعض البلدان في آســـيا مثل اليابان والصـــين. ومع ذلك، ظل هدف كل هؤلاء المانحين كما هو من حيث الأمن والحضـور الاقتصـادي والمصـالح السياسـية والإنسـانية. في عام ١٩٧٠، وافقت بعض أغنى دول العالم على منح ٠.٧٪ من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات رسمية للتنمية الدولية على أساس سنوي. إلى جانب ذلك، يمكن القول إن معظم هذه البلدان لا تفي بوعودها وإذا فعلت، فإنها تكسب الكثير من البلدان النامية أكثر مما تقدمه في شكل مساعدات. وهذا، بالتالي، يثير جدلاً رئيسياً – هل تعمل المساعدات الخارجية لصالح المتلقين أم ضدهم؟

المحور الثاني: الآثار الإيجابية للمساعدات الخارجية على الدول النامية

المساعدات الخارجية مفيدة لعدد من الأسباب في البلدان النامية حيث يفترض أنها تسهل وتسريع عملية التنمية بعدد من الطرق؛ خاصة التنمية الاقتصادية. كان الدور الرئيسي للمساعدات الخارجية في تحفيز النمو الاقتصادي هو تكملة مصادر التمويل المحلية مثل الادخار، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار ورأس المال.

يتم تسهيل ذلك من خلال زيادة الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري على حد سواء. كما أنه يزيد من القدرة على استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا. كما أنه يرتبط أيضًا بنقل التكنولوجيا الذي يزيد المعرفة التكنولوجية والمهارات الجديدة في البلد المتلقية. يمكن أن يكون ذلك في شكل تمويل لمؤسسات التدريب على سبيل المثال مهارات الحوسبة والتسويق الإلكتروني، والتي بدورها تزيد من إنتاجية رأس المال؛ على سبيل المثال التجارة الإلكترونية.

في العديد من البلدان النامية، تكون المساعدات الخارجية في معظم الأحيان مساعدات الإنسانية خاصة أثناء حالات الطوارئ أو الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والمجاعات والزلازل. وقد تجلى ذلك بوضـــوح عندما تعرضت هايتي لزلزال مروع أدى إلى تدميرها بالكامل. تُمكن المعونة البلدان التي تواجه مثل هذه الكوارث من إنفاق النقد الأجنبي المحدود على الواردات الأساسية الأخرى. كما أنها تمكن البلدان من استثمار القليل لديها لحل احتياجات الطوارئ الأخرى. تماشـــيًا مع ذلك، كانت المشـــروعات التنموية الممولة من المســـاعدات الخارجية الشاملة ذات فائدة كبيرة للمواطنين، مثل بناء الطرق والمستشفيات والمدارس والآبار، والتي كان من الممكن أن تستغرق سنوات عديدة لبلد ما لتحقيقه خاصة إذا كان دخل الفرد دون المستوى أو أن الإيرادات المحصلة من الضرائب غير كافية. **وعليه، تتمثل حجج مؤيدي اتجاه أن للمساعدات الخارجية آثارًا إيجابية فيما يلي:**

أولًا: إن المساعدات الخارجية تزيد من الادخار وتمويل الاستثمار، بالإضافة إلي زيادة أسهم رأس المال، فمن وجهة نظر هذا الاتجاه أن الدول الفقيرة ليس لديها القدرة على توليد كميات كافية من الادخار لتمويل الاستثمار اللازم لبدء النمو، وبالتالي فأن المساعدات الخارجية تعمل على استرخاء قيود الصرف الأجنبي في الدول التي تكسب القليل نسبيًا من النقد الأجنبي [1].

ثانيًا: يمكن أن تعمل المساعدات الخارجية على نقل التكنولوجيا أو المعرفة من الدول الغنية إلي الدول الفقيرة عن طريق المساعدات الفنية، أومن خلال النقل المباشر للتكنولوجيات مثل إدخال بذور وأسمدة جديدة في الثورة الخضراء، بالإضافة إلي ذلك تسهم تلك المساعدات في بناء قطاعات إنتاجية لمساعدة الدول المتلقية للوصول إلي نتائج مثمرة في التنمية عن طريق ربط تلك القطاعات الإنتاجية في الدول المتلقية بقطاعات أخري [2].

ثالثًا: تسهم المساعدات الخارجية في دعم السلام العالمي وبناء الثقة بين الدول وبعضها البعض، بالإضافة إلي توطيد العلاقات الدولية [٣].

رابعًا: يمكن أن يكون للمساعدات الخارجية تأثير إيجابي على نتائج التنمية بخلاف النمو الاقتصادي، مثل الصحة أو التعليم أو البيئة؛ ويدعم مؤيدي هذا الاتجاه ذلك بالمساعدات التي ساهمت في القضاء على الجدري، وشلل الأطفال، والسيطرة على العمى النهري والأمراض الأخرى التي انتشرت في الدول النامية [٤].

وفي هذا الصدد، يدعم مؤيدو هذا الاتجاه آرائهم، بالإشارة إلى الآثار الإيجابية المتعلقة بزيادة معدلات التنمية الاقتصادية من خلال المساعدات الخارجية في العديد من الدول[٥]؛ حيث تظهر بعض الدراسات أن نصيب الفرد من المساعدات يدعم النمو الاقتصادي للدول ذات الدخل المنخفض مثل تنزانيا وموزمبيق وإثيوبيا، في حين أن نصيب الفرد من المساعدات ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي للدول ذات الدخل المتوسط مثل بوتسوانا والمغرب. فالمساعدات الخارجية تكون أكثر فائدة للدول منخفضة الدخل لأن هذه الدول تستخدم المساعدات التي تتلقاها لتوفير التعليم والرعاية الصحية للمواطنين، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين النمو الاقتصادي على المدى الطويل [٦].

كما قدم **"جيفري ساكس" في كتابه " نهاية الفقر: الاحتمالات الاقتصادية في عصرنا"** تجارب ناجحة للجهات الخارجية في دعم الدول الفقيرة بالمساعدات الخارجية، ويستشهد بالمساعدات المقدمة لإنتاج الغذاء خلال فترة الثورة الخضراء في آسيا وبالأخص دولتي: الهند والصين، والتطعيمات المضادة للملاريا، بالإضافة إلي علاج الإماهة الفموية، والجراحة الزراعية من أجل تجديد مغذيات التربة وانتشار برامج تنظيم الأسرة، وفقًا لـ "ساكس" في هذه الحالات تم التعامل معها من خلال عمليات تنموية متطورة في أسواق الدول المانحة، أو في الدول المتلقية لكن من قبل الجهات المانحة [٧].

وقدم ساكس أيضًا في كتابه استراتيجية للجهات المانحة لضمان فاعلية المساعدات الإنمائية في الدول الفقيرة، من خلال إتباع منهج تنموي يشتمل على الثلاث قنوات الرئيسية التالية[٨]:

١- يذهب جزء من المساعدات الخارجية لتغطية التكلفة المعيشية للأسر الفقيرة في الدول المتلقية، وخصوصًا في حالات الطوارئ كالجفاف، وأوقات الكوارث الطبيعية.

٢- يجب تخصيص الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية، لتمويل عجز الموازنة في الدول المتلقية.

٣- تخصيص بعض برامج المساعدات الخارجية إلى الشركات الخاصة كالتي ينشئها المزارعون والشباب، وأيضًا الأعمال التجارية الصغيرة الخاصة.

فمن وجهة نظر "ساكس"، بأتباع هذه الاستراتيجية، سيتحقق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلي زيادة دخل الأسر وخصوصًا الأسر الأقل فقرًا في الدول المتلقية للمساعدات، ويري أنه على الجهات المانحة التركيز على نوعية وكمية المساعدات الخارجية المقدمة، وذلك لأن تحقيق الأهداف الإنمائية للمساعدات الخارجية يعد أمرًا صعبًا في ظل الظروف الحالية [٩] .

ويمكن إجمال القول هنا، في تسريع التحول الهيكلي في العديد من البلدان النامية من خلال المساعدات الخارجية نتيجة لطلب الدول المانحة للقيام بذلك. وقد استتبع ذلك تنفيذ بعض الإصلاحات السياسية التي تهدف إلى تحسين المعايير، لا سيما في المكاتب الحكومية، واعتماد سياسات أكثر ملاءمة من الناحية الاقتصادية، وسياسات تعزز الكفاءة والشفافية والمساءلة. قبل كل شيء، يركز المانحون على الحكم الرشيد ويضمنون أن البلدان المستفيدة من المساعدات تفي بهذه المعايير. تجذب القضايا المتعلقة بالديمقراطية والتحول الديمقراطي دائمًا العديد من مانحي المساعدات الخارجية المحتملين لأنها جزء من التركيز هناك، على سبيل المثال حالة أفغانستان. ففي عدد من البلدان النامية، كان الانسحاب من قبل الجهات المانحة للمساعدات الخارجية تجربة في بلدان فاسدة و/ أو غير ديمقراطية وتفشل في الالتزام بالقواعد واللوائح التي وضعتها الدول أو الوكالات المانحة. يمكن أن يكون هذا بمثابة ميزة وعيب. من الناحية الإيجابية، تضطر البلدان إلى حد ما إلى وضع النظام في جميع القطاعات، وإذا تم إجراؤها بشكل جيد، يمكن تحقيق الكفاءة والتقدم. على الجانب السلبي، فإن البلدان التي تتلقى الكثير من المساعدات لتصبح ديمقراطية ينتهي بها الأمر إلى أن تسيطر عليها الدولة التي ساهمت أكثر، على سبيل المثال ليبيريا، التي تهيمن عليها الولايات المتحدة بالكامل.

المحور الثالث: الآثار السلبية للمساعدات الخارجية على الدول النامية

بقدر ما توصف المساعدة الخارجية بأنها مفيدة للعديد من البلدان النامية، فإنها تأتي في كثير من الأحيان بشروط سلبية يلاحظها العديد من المستفيدين بعد فوات الأوان. يركز عدد من الدول المانحة بشكل كبير على

الحكومة والوكالات الرئيسية الأخرى الموجودة في تلك البلدان النامية لدرجة أنها تفشل في تلبية الاحتياجات الحقيقية للمواطنين. هذا يعني أن معظم المساعدات لا تذهب في الواقع إلى الفئات الفقيرة، وبدلاً من ذلك تفشل الاستراتيجيات الضخمة والكبيرة في مساعدة الضعفاء وفي المقابل تجد الأموال / المنح الطريق إلى السياسيين والفئات الغنية الذين يستخدمونها بدلًا من ذلك لصالح مصالحهم.

من ناحية أخرى، أدت زيادة المساعدات إلى ضعف الأداء الاقتصادي بشكل رئيسي في إفريقيا وآسيا، على الرغم من أنها لم تتحقق بشكل مباشر. إن الدولة التي كانت راكدة اقتصاديًا و/ أو تعمل بشكل سيئ اقتصاديًا تُعزى إلى المساعدات الخارجية التي تبحث في السبب والنتيجة بين زيادة المساعدات وتراجع التنمية. ويعزى هذا بدوره إلى استنزاف الموارد من هذه البلدان النامية من قبل المانحين الذين يأتون أحيانًا في شكل مستعمرات سابقة. في مقابل الموارد التي تستنزفها البلدان النامية، فإن تكاليف الاستيراد بالنسبة للبلدان النامية مبالغ فيها.

وبناءً على ذلك، فإن المشروطية التي ترتبط غالبًا بالمساعدات الخارجية قد تؤثر سلبًا على قطاعات معينة من الاقتصاد. على سبيل المثال، غالبًا ما تدعو برامج الإصلاح الاقتصادي إلى زيادة تحرير التجارة التي يمكن أن تضر بالمنتجين المحليين على المدى القصير. تتضاءل مبالغ المساعدات بسبب الحمائية التي تتبعها الدول الغنية والتي تمنع وصول منتجات البلدان الفقيرة إلى الأسواق، في حين تستخدم الدول الغنية المساعدات كأداة لفتح أسواق البلدان الفقيرة أمام منتجاتها.

وغالبا ما تُهدر المعونة في ظل الظروف التي يجب أن يستخدم فيها المتلقي سلعًا وخدمات باهظة الثمن من البلدان المانحة، وفي المقابل تفشل المساعدة المقدمة في تلبية احتياجات البلدان النامية؛ بل تجد طريقها للعودة إلى المتبرعين بطريقة أو بأخرى. على سبيل المثال، في مناقشة إشكالية العولمة، تم توجيه انتقادات شديدة إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية. غالبًا ما يتم تمييز البنك الدولي الذي يقود العمل متعدد الأطراف من أجل التنمية طويلة الأجل وصندوق النقد الدولي الموجود لتوجيه ومساعدة الأنظمة المالية الوطنية. ويرى النقاد أن هذه المؤسسات تعمل كجباية للديون من الدول النامية للعالم الثري، وأنهم يجبرون هذه الدول على تنفيذ سياسات ليبرالية قاسية تؤدي إلى مزيد من الفقر.

فيما يتعلق بمساعدة الحكم نادرًا ما تساعد، فقد أضرت في الغالب بقدرة البلدان في العالم النامي على إدارة شؤونها الخاصة. ففي معظم البلدان المتلقية، دعمت المساعدات الأنظمة الاستبدادية، ودولة المانح الفائز تأخذ كل شيء، وحكومات غير كفؤة وحركة معارضة عنيفة، على سبيل المثال الانتخابات العامة الأخيرة التي شهدتها زيمبابوي حيث قام العديد من الغربيين بتمويل ودعم (Tvasangirai) بدلاً من "موجابي"؛ مما أدى إلى وجود أزمة بين المعارضة والحزب الحاكم.

إن طبيعة الحكم الأفريقي شديدة المركزية، ومن ثَمَّ فإن ضوابط وتوازنات البرلمانات وحركات المواطنين المنظمة نادرة. وبالتالي فإن السياسة والحكم يتركزان بشكل أكبر على القرابة والتسلسل الهرمي العرقي. وعليه فإن المنافسة بين هذه التسلسلات الهرمية هي الدافع للسياسة والحروب. لأن المساعدة هي أيضًا نوع من نظام المحسوبية، تميل إلى أن تتلاءم بدقة مع الحياة السياسية الأفريقية. لذلك تحدد المساعدة في العديد من البلدان الأفريقية اتجاه السياسة من حيث السياسات التي سيتم تبنيها والإصلاحات وحتى في بعض الأحيان من الذي يتولى القيادة بناءً على من أوصى به المانحون و/ أو أيدوه.

يفرض العديد من مقدمي المساعدات المشروعات التي يرغبون في دعمها وتشجيع البلدان المحتاجة على توليها. قد يؤدي ذلك إلى تنفيذ مشروعات ليست مشروعات ذات أولوية، خاصة إذا كان لدى الحكومة المتلقية القليل لتقوله في اختيارها. وهذا أيضًا يجعل البلدان المتلقية تعتمد بشكل كبير على المانحين لأن كل شيء يقوم به المانحون فعليًّا. الحديث عن إنشاء المدارس والطرق والمستشفيات وحتى الاستقلال السياسي يتم تناوله فقط من قبل مانحي المساعدات. هذا يخلق تبعية الدولة بين دول الجنوب. ونتيجة لذلك فإن المساءلة بين الدول النامية ومواطنيها تكاد تكون معدومة. وبدلاً من ذلك، يُنظر إلى المزيد من المساءلة على الدول المستقبلة والجهات المانحة لها. **وتتمثل حجج مؤيدي هذا اتجاه الآثار السلبية للمساعدات الخارجية فيما يلي:**

أولًا: يخلق الاعتماد المفرط علي المساعدات الخارجية، أشكالاً مختلفة من التبعية للدول المانحة؛ كالتبعية الغذائية؛ حيث تقدم الدول المانحة السلع الغذائية بأسعار تقل عن الأسعار المحلية لدي الدول المتلقية، مما يؤدي إلي موت الصناعات الزراعية المحلية في الدول الفقيرة، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة المزارعون على التنافس مع وفرة المساعدات الغذائية المستوردة الرخيصة، والتي يتم جلبها إلى البلدان الفقيرة كاستجابة للأزمة

الإنسانية والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلي التبعية السياسية، حيث تقدم المساعدات الخارجية بشروط تجعل للدول المانحة الحق في التدخل في قرارات الدول المستفيدة منها، مما يؤثر على سيادة الدول المتلقية وفقدانها للاستقلال السياسي بسبب الحاجة إلي تلك المساعدات [١٠].

وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلي الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدم ٣ مليارات دولار أمريكي يتم إنفاقها سنويًا على ٢٥٠٠٠ من مزارعي القطن الأمريكيين، وبسبب الإعانات المرتفعة، فإن الولايات المتحدة قادرة على تصدير الذرة بثلثي تكلفة الإنتاج فقط، وبالتالي يصبح من المستحيل على المزارعين الأفارقة منافسة محصول الذرة الأمريكي في الأسواق العالمية، كذلك الأمر بالنسبة لمحصول الفول السوداني، حيث تحصل الولايات المتحدة الأمريكية علي إعفاءات جمركية على تصديره تصل إلي ٦٤٪، في حين أن الدول الأفريقية لم تحصل على هذه النسبة، وهو ما يؤثر سلبًا على الدول الأفريقية المصدرة للفول السوداني مثل أوغندا، وجعلها أكثر اعتمادًا على المساعدات مما هي عليه بالفعل [١١]. فالدول المانحة تسعي دومًا إلي دفع الدول المتلقية لمزيد من الاعتماد على المساعدات الخارجية ربما بغرض استمرار هيمنتها على الدول المتلقية وضمان تبعيتها لها.

ففي هذه الحالة تخضع تلك الدول المتلقية للمساعدات لنوع جديد من الاستعمار من خلال المساعدات الخارجية؛ فنظريًا، تكون الدول المتلقية للمساعدات مستقلة وذات سيادة خارجية، أما واقعيًا، يتم توجيه نظامها الاقتصادي وبالتالي سياستها الخارجية لصالح الدول المانحة [١٢].

ثانيًا: تعمل المساعدات الخارجية على زيادة وجود السلطات الديكتاتورية المستبدة، التي ترغب في الحصول على أموال المساعدات الخارجية من أجل تحقيق مصالح شخصية، ليس لها صلة بالتنمية أو الصالح العام[١٣]، مما يؤدي إلي الفساد، وإثراء النخب في الدول الفقيرة، ويتزايد وجود تلك السلطات مع غياب المسائلة.

ويمكن الإشارة إلي حالة زائير (الكونغو الديمقراطية حاليًا) فعلي الرغم من تحذير "إروين بلومنتال" –الذي عينه صندوق النقد الدولي لمنصب في البنك المركزي في زائير عام ١٩٧٨– من أن النظام كان فاسدًا للغاية لدرجة أنه "لا يوجد أي احتمال لدائني زائير لاستعادة أموالهم". ومع ذلك، قام صندوق النقد الدولي بتقديم قرضًا لزائير، ويعد هذا القرض من أضخم القروض المقدمة لدول إفريقيا في ذلك الوقت، رغم ما جاء وفقًا لمنظمة الشفافية

الدولية بأن" موبوتو سيسي سيكو" –رئيس زائير من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٩٧– اشتهر باختلاس ما لا يقل عن ٥ مليارات دولار أمريكي من الدولة [١٤].

وفي عام ٢٠١٢ اجريت دراسة تطبيقية تناولت " أثر المساعدات على الفساد في الدول النامية" وفقًا لبيانات ١٤٦ دولة نامية في الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) ، توصلت تلك الدراسة بأن الدول الأكثر فسادًا تتلقي أكبر قدرًا من المساعدات الخارجية، وأن الروابط والدوافع السياسية والاستراتيجية هي المحرك الرئيسي لعملية منح المساعدات الخارجية، وليس مدي حاجة الدول لتلك المساعدات، كما توصلت الدراسة إلي أن غالبية المساعدات الرسمية التي قدمت لدول محل الدراسة، لم توجه لتمويل أنشطة إنتاجية، ولم تكن لها علاقة بالنمو الاقتصادي، وبالتالي من المتوقع بأن تكون نشاط يعزز الفساد [١٥].

ثالثًا: تتجاهل الدول المانحة في بعض الأحيان عند تقديم المساعدات الخارجية، الظروف الاقتصادية والسياسية للدول المتلقية، وتسعي لتطبيق تجاربها في تحقيق النمو الاقتصادي، دون الأخذ في الاعتبار احتياجات الدول المتلقية في تلك الفترة. بالإضافة إلى ذلك قد لا تتوافق المساعدات الخارجية مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات الدول المتلقية؛ فعندما تقل المساعدات عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد لا تأتي المساعدات بالهدف المرجو منها، وعلي عكس ذلك، عندما تزيد المساعدات الخارجية عن الطاقة الاستيعابية يؤدي ذلك إلي مشكلات اقتصادية [١٦].

رابعًا: تسعي المساعدات الخارجية إلى نشر الثقافة الغربية في الدول المتلقية، باعتبار أن الثقافة الغربية صالحة لكل المجتمعات؛ مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين ثقافة الدولة المانحة وثقافة الدول المتلقية، ومن ثمَّ يجعل الغرب هم الذين يتحكمون في شؤون الدول المتلقية للمساعدات [١٧].

خامسًا: في بعض الحالات تكون الأموال التي تقدمها الدول المانحة للدول المتلقية قليلة جدًا، مقارنة بما تتطلبه تلك الدول من أموال لأحداث تنمية [١٨]، فبالتالي لم تؤتي هذه المساعدات بالأغراض المرجوة منها.

ويري البعض بأن إخفاق المساعدات الخارجية في تحقيق النتائج المرجوة منها، وعدم تحقيق أي نتائج ملحوظة في الحد من الفقر، لا يعني أن المساعدات الخارجية في حد ذاتها هي التي تؤثر بالسلب على الدول، إنما ذلك يعود لعوامل آخري تتعلق بسياسات الجهات المانحة والمتلقية لتلك المساعدات. ويمكن استعراض ذلك من خلال ما يلي:

أ- فيما يتعلق بالجهات المانحة:

- الجهات المانحة غالبًا ما تربط مصالحها الاستراتيجية، والأيديولوجية، والاقتصادية، والثقافية، بتقديم المساعدات للدول المتلقية، وتغض البصر عن ما إذا حققت الدول المتلقية للتنمية المطلوبة أم لا، أي غياب المسائلة، وعلاوة علي ذلك غالبًا ما تكون مصالح الدول المانحة ضد الأهداف الإنسانية للدول المتلقية، وهو ما يسبب الحد أو انعدام فاعلية المساعدات الخارجية [١٩].

فعلي سبيل المثال علق " بول كاجامي " رئيس رواندي عن هذه المسالة قائلًا في إحدى تصريحاته "السبب الرئيسي من وراء اخفاق المساعدات هو عدم ظهور أية بوادر نجاح أو نتائج تذكر لأكثر من ٣٠٠ مليار دولار تدفقت على أفريقيا منذ عام ١٩٧٠ ، فالمناخ الذي ساد حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان يحفل بالتنافس الاستراتيجي وصراع المصالح الاقتصادية وتم إنفاق الجزء الأكبر من هذه المساعدات لضمان استدامة التبعية للأنظمة السياسية بشكل أو بآخر بينما الاهتمام بنتائج هذه المساعدات على مسيرة التنمية في القارة كان هزيل تمامًا"[٢٠].

- تقدم الجهات المانحة المساعدات غالبًا في شكل قروض ميسرة، وليس منح أو هبات، فعلي سبيل المثال حصلت الدول الأفريقية خلال السبعون عامًا الماضية على قروض ميسرة، وهو ما يعني وقوع الدول الأفريقية في فخ الديون الخارجية، فحصولها على الأموال يكلفها مبالغ أخري، فالدول المقترضة تكون ملتزمة بتسديد مبلغ القرض الأصلي بالإضافة إلى الفوائد المقررة، فكلما زادت القروض الممنوحة ذات أرباح الجهات المانحة [٢١].
- قلة خبرة الجهات المانحة للواقع المحلي للدول المتلقية، وعدم فهم ذلك الواقع، بالإضافة إلي عدم إدراك الاحتياجات الفعلية، والمناهج التنموية التي يحتاجها ذلك المجتمع، فقد ينتج عن ذلك استخدام مناهج تنموية لا تتوافق مع طبيعة البيئة المحلية وخصائصها والتغيرات الاجتماعية والثقافية والإدارية للدول في المتلقية؛ حيث في بعض الأحيان يفتقر الخبراء للمناهج التنموية التي تتوافق مع الدول المتلقية ، ويعملوا في أغلب الأحيان على إتباع مناهج على غرار تلك المناهج المتبعة في دولهم، فمن الطبيعي أن يسفر ذلك عن عدم فاعلية المساعدات الخارجية، فعلي سبيل المثال، بتطبيق إستراتيجية المسار لتعميم وشمولية التعليم الأساسي، في عدد من الدول النامية، كاليمن، ونيجيريا، وافغانستان ..

إلخ، باستخدام مناهج متقاربة لتطبيق الاستراتيجية في الدول المختلفة، فتجربة البرازيل في اللامركزية الإدارية والمالية نجحت، إلا أنها لم تؤتي بنجاح في اليمن [٢٢].

- أصبحت الوكالات المانحة للمساعدات تتسم بالبيروقراطية، فقد أصبحت المساعدات الخارجية هي بمثابة تجارة رابحة لهم، حيث تحدد أجور العاملين في تلك الوكالات بحيث تكون مرتفعة جدًا، لجذب الخبراء من ذوي الكفاءة لإدارة هذه البرامج، يؤدي ذلك إلي فتح الباب إمام البعض باستخدام معاناة الفقراء في الدول المتلقية كتجارة رابحة، ويتم غض البصر في التعامل مع المستهدفين الحقيقين من وراء تقديم هذه البرامج [٢٣].
- غياب تنسيق الجهات المانحة مع بعضها البعض، مما يؤدي إلي الازدواجية وتعارض الاستشارات[٢٤]، فغالبًا ما ينتج بسبب عدم وجود بيانات تفصيلية حول برامج المساعدات عدم القدرة علي تلاشي التمويل المتعدد، الذي قد يتجه إلي جانب واحد فقط داخل الدولة ويعمل على إهمال برامج أخري، ففي هذه الحالة قد لا تسفر المساعدات عن نتائج تقدم ملحوظ في الدول المتلقية، فعلي سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨ قام البرنامج الأمريكي خطة رئيس الولايات المتحدة للطوارئ للإغاثة من الإيدز (PEPFAR) بإنفاق ١٤٠ مليون دولار في تنزانيا، في حين أنه وجد ٣٦ جهة مانحة تساهم في دعم البرنامج ذاته[٢٥].

ب-<u>فيما يتعلق بالدول المتلقية</u>

- أن عدم استخدام الدول المتلقية لسياسات إنمائية صحيحة، يمكن أن يؤدي إلي فشل تحقيق الهدف من وراء تلقي المساعدات الخارجية، ففي هذا الصدد إجريت دراسة تجريبية على ٥٦ دولة في الفترة الزمنية (١٩٧٠- ١٩٩٣)، وتوصلت إلي أن الدول ذو الدخل المنخفض والتي تتبع سياسات إنمائية صحيحة، أصبح معدل النمو أسرع مقارنةً بالدول التي لا تتبع سياسات إنمائية صحيحة، وهناك دراسات أكدت أيضًا أن إتباع سياسات إنمائية صحيحة تزيد المعونات بمقدار ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلي خفض مستوي الفقر بمقدار ١٪، وأن الزيادة في المعونة بنسبة ١٠ مليار دولار أمريكي أي أنه يمكن أن يخفض عدد ٢٥ مليون من الفقراء وهذا، اذا تم إتباع سياسات صحيحة وإلي ٧ مليون فقط في حالة إتباع سياسات غير صحيحة [٢٦].

- يمكن أن يعود السبب وراء عدم فاعلية المساعدات الخارجية في الدول المتلقية، إلي السياسة المتبعة من قبل الطغاة السياسيين، حيث يستغل هؤلاء المساعدات الخارجية بإتباع سياسات مدمرة، تؤدي إلي خدمة أهوائهم الشخصية فقط، دون النظر إلي الصالح العام، وقد قام " بون" في دراسة عام (١٩٩٦)، بالتطبيق على ٩٧ دولة، بالمقارنة بين ثلاث أنظمة سياسة؛ النظام المحايد، ونظام النخبة العصبوي، ونظام الحكم القائم على المساواة، ومدي فاعلية المساعدات الخارجية في كل من تلك الأنظمة، وتوصلت تلك الدراسة إلي نتيجة مفاداها أن نسبة الفقر تزيد في الدول ذات نظام النخبة العصبوي مقارنةً بباقي الأنظمة، وأن المساعدات الخارجية في ذلك النظام قد على الفساد بسبب إتباع سياسات مدمرة من قبل الطغاة [٢٧].
- ويرجع البعض أن الأسباب الكامنة وراء استخدام الطغاة لهذه السياسات؛ إلى معرفة هؤلاء الطغاة بإن المساعدات الخارجية تنفق وفقًا لمؤشرات الفقر الخاصة بدولهم، فيصبح لديهم الرغبة في استمرار دولهم في حالة من الفقر لجذب المانحين الدوليين من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، بالإضافة إلي الرغبة الشديدة لديهم في إبقاء طبقة الفقراء دائمًا في حالة من الجهل والضعف، وعدم تحقيق التنمية وتأهيل تلك الطبقة، لأن تأهيلهم يعني تهديد بقاء واستمرار تلك النخب في الحكم، وعلاوة علي ذلك، نتيجة التنوع العرقي والاثني في الدول المتلقية، يعمل الطغاة على تقديم الرعاية السياسية والاقتصادية لفصيل دون الآخر لضمان الحشد السياسي [٢٨].
- وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلي الدراسة التي جاءت تحت عنوان "استحواذ النخبة على المساعدات الخارجية: أدلة من الحسابات المصرفية في الخارج"، والتي إجريت علي عينة شملت الدول الأكثر اعتمادًا على المساعدات الخارجية وهم ٢٢ دولة –تمثل المساعدات السنوية للبنك الدولي أكثر من ٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي– تشير الدراسة إلي أن المساعدات الإنمائية التي يقدمها البنك الدولي، وخصوصًا في أفريقيا، قد يتم الاستحواذ على بعضها من قبل النخب في الدول المتلقية والتي تضعها في ملاذاتها الضريبية على سبيل المثال في سويسرا، وهو ما يدلل على تفشي الفساد بالاستحواذ على جزء من تلك المساعدات وتحويله لحساباتهم في الخارج [٢٩].

– الاعتماد المفرط من قبل الدول المتلقية على المساعدات الخارجية، باعتبارها جهة تمويل أساسية، ادي إلي استبدال الادخار المحلي بالمساعدات، مما نتج عنه تعميق الفجوة في التمويل، بالإضافة إلى

عرقلة عملية النمو الاقتصادي، ومن ثم عدم قدرة الدول المتلقية على توجيه المساعدات الخارجية لوجهتها الصحيحة بإقامة مشروعات وبرامج، تعمل علي خفض نسبة الفقر في الدول المتلقية، كما أن المساعدات الخارجية في بعض الحالات تعمل علي زيادة الفجوة بين الريف والحضر في الدول المتلقية، عن طريق توجيه المساعدات للقطاع الحضاري لتحقيق التنمية واهمال الريف، كل ذلك أدي إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول المتلقية والتبعية للدول والجهات المانحة [٣٠].

في إطار كل ما سبق؛ يتضح بأنه على الرغم من إنفاق مبالغ ضخمة من الجهات المانحة إلي الدول المتلقية كمساعدات خارجية ضمن برامج التنمية، إلا أن تلك الأموال قد تفشل في جعل الدول المتلقية في وضع أفضل وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وقد يكون ذلك بسبب عدم توجيه المساعدات إلي وجهتها الصحيحة، وعدم وصولها لمستحقيها، أو بسبب تعمد الجهات المانحة غض البصر عن المساءلة وتوجيه المساعدات لدول التي تريد أن تحقق فيها مصالحها الأنانية، بغض النظر عن ما إذا حققت التنمية المطلوبة أم لا، كما أن الحكم غير الرشيد في الدول المتلقية وتفشي الفساد قد يساهم بالفعل في عدم فاعلية تلك المساعدات وتصبح المساعدات الخارجية تجارة رابحة.

خاتمة

انطلاقا من عدد الآثار الإيجابية والسلبية للمساعدات الخارجية بناء على هذه الورقة، يبدو أن السلبيات تفوق الإيجابيات. لسوء الحظ بالنسبة للعديد من البلدان النامية، يُنظر إلى المساعدات الخارجية على أنها خطوة إلى الأمام نحو التنمية، لكن التنمية بالمعنى الحقيقي تعتمد كليًا على بلدان الشمال. لقد دفعت هذا التبعية إلى عبادة المساعدات الخارجية. عند هذا الحد يمكن للمرء أن يستنتج أن المساعدات الخارجية هي شر ضروري للبلدان النامية. السبب في أن تلك البلدان لا نستطيع الاستغناء عن المساعدات الخارجية حتى الآن لأنه مشروع مكلف للغاية بالنسبة للبلدان النامية.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بسداد الديون، فإن العديد من البلدان النامية تعاني من ديون ضخمة. في عام ٢٠١٠، أظهر تقرير أن كينيا لديها دين يبلغ ٩٦٩ مليار دولار ويبلغ إجمالي ديون كل كيني (بغض النظر

عن عمره) ستة وعشرين ألفًا. هذا أمر مؤسف لأن العديد من البلدان التي تدين بمثل هذه المبالغ الضخمة من الأموال لا تزال تعاني من الفقر والتخلف. **إذن ما الذي يتعين على هذه البلدان النامية تجنبه؟**

يجب أن تكون الملكية **الأولى** لسياسات التنمية مدفوعة بالطلب، ويجب أن يكون مفهومًا جيدًا من قبل القادة في البلدان النامية وليس مقدمي المساعدات. من خلال هذا، تحتاج البلدان النامية إلى وضع مشروعاتها الخاصة دون إكراهها على تكييف وتنفيذ سياسات معينة لا صلة لها باحتياجات المواطنين. ونتيجة لذلك، سيتم توجيه المساعدات إلى أهم المشروعات التي من المتوقع أن تعزز التنمية.

ثانيًا، ينبغي أن يكون تحديد الأولويات بين البلدان النامية أساسيًا، مع وضع مصلحة البلد أولاً بدلاً من المصلحة الشخصية. **ثالثًا**، هناك حاجة إلى أن تتفاوض البلدان النامية على اتفاقية طويلة الأجل مُلزمة للطرفين من شأنها أن تدمج الإجراءات المحلية والدولية على أساس تلقي استحقاق استثماري من وعاء مركزي واحد من الأموال يتم توجيهه من خلال مؤسسات محلية مستقلة مع تمثيل عبر البلدان للمتلقين المانحين. وهذا سوف يمهد الطريق للبلدان النامية لتوجيه وجهات نظرها بسهولة على عكس ما يحدث عندما يهيمن أعضاء من الدول ذات القوة العظمى على مثل هذه المؤسسات. كما أن إكراه البلدان النامية على تكييف مشروعات وسياسات معينة سيكون ضئيلاً للغاية.

في الختام، بقدر ما لا تستطيع البلدان النامية الاستغناء عن المساعدات الخارجية، يتعين عليها إيجاد طريقة لجعل المعونة تعمل لصالحها من خلال الاستثمار بدلًا من إساءة استخدامها وأيضًا من خلال الخروج باستراتيجيات تساعدها على استخدام قدر أقل من المساعدات، بهذه الطريقة يمكن أن يكونوا مستقلين.

الهوامش:

1- Radelet, Steven, A Primer on Foreign Aid ,Center for Global Development, Working Paper Number 92 , July 2006,p.8.

٢- الغالين، توفيق سالم فريوان، اثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي في الأردن: دراسة قياسية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) رسالة ماجستير (كلية الأقتصاد والعلوم الأدارية، جامعة آل بيت، الأردن ،٢٠٢٠)، ص ١٤.

٣- المرجع السابق ، ص ١٤- ١٥.

4- Ruwan Jayathilaka ,Ranjith Bandara, Effectiveness of Foreign Aid: A Critical Assessment(Sri Lanka Economic Journal, Vol.9, No 2) p.66-67.

٥- سمر أبو السعود، المساعدات الغربية والفساد في إفريقيا، (السعودية :مجلة قراءات إفريقيا، ٢٠٢٠) ، ص ٢٤٧.

6- Ishwor Thapa, Foreign Aid: Positive and Negative Impact in Developing Countries, Public Administration Campus, Tribhuvan University, Nepal, July 2020, p.4-5.

٧- موسى علاية، "عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان."مجلة بحوث اقتصادية عربيةم(مجلد ٢٢ ، العدد ٩٦-٧٠، ٢٠١٥) ص ١٤٤- ١٤٥.

٨- المرجع السابق، ص ١٤٥- ١٥٥ .

٩- المرجع السابق ١٥٥.

١٠- سيف الدين عبد الفتاح وآخرون ، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي: رؤية من منظور عربي و إسلامي (الأردن :عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ،٢٠٠١) ص ١٣٢ – ١٣٥.

11- Herbert H. Werlin, “Corruption and Foreign Aid in Africa”, in Orbis, (New York: Elsevier Limited on behalf of Foreign Policy Research Institute, Vol. 49, Issue 3, Summer 2005) p.517.

12- Ishwor Thapa, Foreign Aid: Positive and Negative Impact in Developing Countries, Ibid,p.5.

١٣- الظهيرات، عبير محمد سليمان، والشرعة، محمد كنزش. أثر المساعدات على الأصلاحات السياسية فى الأردن خلال الفترة ١٩٨٩ -٢٠٢٠ (رسالة ماجستير غير منشورة). (جامعة اليرموك، إربد،٢٠٢١) ص ٢٨-٢٩.

14- A deoye O.Akinola, “Foreign Aids in Africa: From Realities to Contradictions”, in Global Advanced Research Journal of Social Science, (Global Advanced Research Journals, Vol. 1, No. 1, June 2012), p.15-16.

١٥- سمر أبو السعود، تجارة المساعدات في أفريقيا.. من المستفيد؟، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الأستراتيجية، 2020/04/09،
https://pharostudies.com/?p=4214

١٦- عمر عبد الحي صالح، دور المساعدات الأجنبية فى التنمية الأقتصادية مع دراسة للمساعدات الأنمائية العربية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة (سوهاج : كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ١٤، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٠٠)،ص ١٠٣.

١٧- الظهيرات، عبير محمد سليمان، والشرعة، محمد كنزش. أثر المساعدات على الأصلاحات السياسية فى الأردن خلال الفترة ١٩٨٩ -٢٠٢٠، مرجع سبق ذكرة،ص ٢٨- ٢٩.

١٨- المرجع السابق، ص ٢٩.

١٩- موسى علاية، "عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان."مجلة بحوث اقتصادية عربيةم(مجلد ٢٢ ، العدد ٩٦-٧٠، ٢٠١٥) ص ١٥٢.

٢٠- سمر أبو السعود، المساعدات الغربية والفساد في إفريقيا، مرجع سبق ذكرة، ص٢٥٢.

٢١- سمر أبو السعود، المساعدات الغربية والفساد في إفريقيا، مرجع سبق ذكرة، ص٢٥٣.

٢٢- موسى علاية، "عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان"، مرجع سبق ذكرة ، ص١٥٥ – ١٥٦.

٢٣- المرجع السابق، ص ١٥٤.

٢٤- عمر عبد الحي صالح، دور المساعدات الأجنبية فى التنمية الأقتصادية مع دراسة للمساعدات الأنمائية العربية، مرجع سبق ذكرة، ص١٠٣.

٢٥- سمر أبو السعود، تجارة المساعدات في أفريقيا.. من المستفيد؟، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الأستراتيجية، مرجع سبق ذكرة.

٢٦- - عمر عبد الحي صالح، دور المساعدات الأجنبية فى التنمية الأقتصادية مع دراسة للمساعدات الأنمائية العربية، مرجع سبق ذكرة، ص ١٠٣.

٢٧- موسى علاية، "عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان"، مرجع سبق ذكرة ، ص١٥١.

٢٨- المرجع السابق، ص ١٥٢.

٢٩- مراد دياني، إستحواذ النخبة على المساعدات الخارجية: أدلة من الحسابات المصرفية في الجارج، مجلة حكامة(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات، العدد ١ ، سبتمبر ٢٠٢٠) ص ٢٣٦ – ٢٣٧.

٣٠- عمر عبد الحي صالح، دور المساعدات الأجنبية فى التنمية الأقتصادية مع دراسة للمساعدات الأنمائية العربية، مرجع سبق ذكرة، ص١٠٤.